



المملكة الأردنية

للمملكة الأردنية الهاشمية

مضان : الاحد ١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٩٩ م

العدد : ٤٣٤٩

تصدر عن رئاسة الوزراء

طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

مكتبة من الدول



فهرس العدد رقم ٤٣٤٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٦

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٧٩	- قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩ قانون مستشاري الملك المؤسس عبد الله الجاهلي
١٧٨٢	- قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري
١٧٨٨	- نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩ نظام المكتب الخاصة للشؤون
١٧٩٢	- اختيار اعضاء عاملين في مجمع اللغة العربية الأردني
١٧٩٣	- اتفاقية بين وزارة للتربية الاجتماعية وجمعية للتأمين من الأخطار
١٧٩٨	- إعلان مصادر حسن وزير الزراعة/ لجدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد
١٨٠٠	- تعليمات لاختيار الموظفين لسنة ١٩٩٩
١٨٠٣	- قرار صادر عن وزير المالية/ الجمارك بشأن مركز جرمي
١٨٠٣	- تصحيح خطأ / تلوينة

نحن عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والشيوخ  
لصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٩  
قانون مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي لسنة ١٩٩٩) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والتعابير التالية حكما حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- الجامعة : جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية .
- مجلس الاعضاء : مجلس اعضاء الجامعة .
- الرئيس : رئيس الجامعة .
- المستشفى : مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي .
- المجالس : مجلس ادارة المستشفى .
- المكتب التنفيذي : المكتب التنفيذي للمستشفى .
- المدير : مدير عام المستشفى .

المادة ٣-١- يؤسس في المملكة مستشفى يسمى (مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي) يكون مرتبطا بالجامعة وله انشاء فروع في سائر احياء المملكة .

ب- يتمتع المستشفى بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري ، وله بهذه الصفة ملكات الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافه والقائم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والافتراض وقبول المساعدات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا وله حق التقاضي وينوب عنه في الإجراءات القضائية النائب العام أو المحامي العام المدني أو أي مقام آخر يعين لهذه الغاية .

المادة٤- يهدف المستشفى إلى مايلي:-

- أ- تقديم الرعاية الصحية المتقدمة للمواطنين الأردنيين وغيرهم .
- ب- اذاعة فرص التعليم والتدريب لطبقة الجامعة في التخصصات المختلفة .
- ج- تدريب الاختصاصيين في المهن الصحية المختلفة .
- د- اذاعة فرص التعليم المستمر في المجالات الصحية المختلفة .
- هـ- اجراء البحوث العلمية وبخاصة في المجالات التي تخدم المجتمع ولتؤدي إلى تحسين الوضع الصحي وتطوره في المملكة .

المادة٥- يقدم المستشفى الخدمات الصحية باجور تتناسب مع كلفة تقديمها تضمن توفير السوية الطلي لهذه الخدمات وتطويرها باستمرار وفق أحدث الصيغيات العالمية .

المادة٦- أ- يعتبر المستشفى مستشفى تحويلياً للطعامات المعنية بالرعاية الصحية في المملكة وتقدم لهذه الغاية المرافق مع المستشفى لحصول هذه الخدمات .  
ب- بالمعامات على خدماته الصحية مقابل الاجور التي يتفق عليها .  
ج- يقدم المستشفى جميع امكاناته في خدمة الافراض التعليمية والتدريبية للجامعة وتنظيم العلاقة بين المستشفى والجامعة ومقتضى اتفاقية تعدد فروعها لهذه الغاية .

المادة٧- أ- يؤلف المجلس برئاسة رئيس الجامعة وشخصية كل من :-

- ١- عميد كلية الطب في الجامعة
- ٢- أمين عام وزارة الصحة
- ٣- أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية
- ٤- مدير الخدمات الطبية الملكية
- ٥- مدير عام مؤسسة الشبان الاجتماعي
- ٦- الصليبي
- ٧- أربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنصيب الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويجوز اغتفاء أي منهم من هذه الصلوبة في أي وقت وبالمطابقة ذاتها .

ب- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون الاجتماع قانونياً بحضور اقلية الأعضاء ، على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم ، ويتخذ قراراته بأكثرية اصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة٨- أ- يتولى مجلس الأمناء رسم السياسة العامة للمستشفى ومتابعة تطوير أعماله .

ب- تتساء مجلس إدارة المستشفى الصلاحيات والمسؤوليات والمهام التالية :-

- ١- تحديد الاجور التي يتقاضها المستشفى بدلا عن خدماته واسعار المواد التي يقدمها وذلك بنسب من المكتب التنفيذي .
- ٢- العمل على تأمين الموارد المالية للمستشفى لتتمكن من تنفيذ برامجها .
- ٣- إقرار مشروع موازنة المستشفى السنوية بنسب من المكتب التنفيذي وردها إلى مجلس الأمناء لقرارها .

- ٤- الموافقة على الاتفاقيات التي يبرمها المستشفى .
- ٥- الموافقة على مشاريع اتفاقيات القروض ورفعها الى مجلس الامناء لقرارها .
- ٦- مناقشة مشروعات الانظمة واستكمال الاجراءات اللازمة لقرارها .
- ٧- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بجميع شؤون المستشفى بما في ذلك الهيكل التنظيمي وتشكيلات الوظائف وتصنيفها والوصف الوظيفي وشؤون الموازن وال شؤون المالية .
- ٨- الموافقة على انشاء فروع ومراكز تابعة للمستشفى .
- ٩- اعتماد تقرير سنوي شامل عن اوضاع المستشفى وانجازاته وتصوراته المستقبلية ورفعها الى مجلس الامناء لقراره .

- المادة ١-١- بين المدير ويحدد رايه وسائر حقوقه المالية وتنتهي خدماته او يعفى منها بقرار من مجلس الامناء بناء على تسبب الرئيس .
- ب- يتكفل المكتب التنفيذي بقرار من المجلس ويتسبب من الرئيس ويكون المدير رئيساً له .
- ج- لتحديد مهام كل من المدير والمكتب التنفيذي واختصاصاتها بموجب تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٠- تبدأ السنة المالية للمستشفى في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة ١١- يتكون الموارد المالية للمستشفى من المصادر التالية :-

- أ- الإيرادات المتأصلة من الخدمات التي يقدمها المستشفى .
- ب- المخصصات التي ترصد في الموازنة العامة .
- ج- المخصصات التي ترصد في موازنة الجامعة .

المادة ١٢- للمجلس سلطة تقديرية في تحديد موارد المستشفى .

- د- الهبات والتبرعات والمنح والوصايا التي يلقاها المجلس على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني .
- هـ- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الامناء .

- المادة ١٢-١- يتمتع المستشفى بالاعفاءات والسهلات المقررة للجامعة .
- ب- تمتوى الاجور والمبالغ المستحقة للمستشفى حسب التعليمات التي يصدرها المكتب التنفيذي ويتم تحميل ما يتصدر استيفاءها منها بموجب قانون لحصيل الاموال الاميرية المعمول به على أن يمارس المدير صلاحيات الحاكم الاداري ويمارس رئيس الجامعة صلاحيات وزير المالية .

- المادة ١٣-١- يعتمد المستشفى في تنظيم حساباته الاسول المحاسبية المتعارف عليها .
- ب- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المستشفى ويجوز للمجلس تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد اعبائه .

المادة ١٤- لتحديد شؤون العاملين في المستشفى بما في ذلك شروط واجراءات التعيين والتثبيت وقبول الاستقالة وانهاء الخدمة والانتداب والاعارة والنقل ولتحديد الحقوق المالية والواجبات الوظيفية والمالية وسائر الشؤون المتعلقة بهم عليهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

- المادة ١٥-١- لمجلس الوزراء بناء على تسبب مجلس الامناء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٩/٤/١٣

عبدالله بن الحسين

نائب رئيس	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس	رئيس الوزراء
الوزراء	وزير التخطيط	الوزراء	وزير الدفاع
أمين المحامي	المفكرة ريماء خلف	مروان العمود	عبدالحروف الزواهدة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الأوقاف والشؤون	وزير الفلك ووزير	وزير العدل ووزير
ووزير دولة للشؤون الخارجية	والمغتربات الاسلاميه	البريد والاتصالات	جمال الصرايرة
الحلفاء كريكمان	المفكر عبدالحلالم الصادي		
وزير	وزير	وزير الاعلام	وزير
المعلمة والاعلام	الكتاب وقرينه	وزير الثقافة	الخارجيه
علاق بطناني	المفكر محمد خير ماسر	المهندس ناصر التوزي	عبدالله الخطيب
وزير	وزير	وزير	وزير
القريبه والتعليم	المعلم	المعلمه	الدخيلة
المفكر حزن جرمات	عبدالله	المفكر موميل ماري	للهاف القاضي
وزير	وزير	وزير الثقافة	وزير
المعلم	امام وقرني	والثروة المعينة	الزراعية
المفكر حمزه حداد	المفكر نائل ماسين	المهندس سليمان ابو عليم	المهندس مسلم الشويل
وزير	وزير الاوقاف	وزير	وزير
المعلمة والاعلام	المعلمة والاعلام	المعلمة	وزير التنمية الاقتصادية
محمد صليبيوز	المهندس صليبي ابو عليم	المفكر اسحق مره	ووزير التنمية الإدارية
			المفكر ليهيل الرفوع

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الآتي، ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩

قانون تعديل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تعديل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٩٩ )  
ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ المشار اليه فيمايلي بالقانون الاسلي ومماقرأ  
عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعديل المادة (٢) من القانون الاسلي على النحو التالي :-

اولا: بالغاء تعريف كل من الكلمات التالية والاستعانة عن كل منها بالتعريف  
التالي :  
المعلمين: مدير مؤسسة الاسكان العسكرية في الهيئة العامة  
المشترك: كل ضابط رفيع من رتبة ضابط صف واختار الاستمرار في  
الصندوق وكل ضابط صف او فرد او موظف في القوات  
الصلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني  
كون خدماته خاضعة للقواعد  
المستفيد: زوج او زوجة المشترك وأولاده ووالداه ان كانا محتاجين  
ولاميل لهما سواه .

لأبنا: بإعانة التعريف التالي إلى آخرها:-  
الخدمة الفنية: الخدمة الخاصة للتعاضد سواء في القوات المسلحة أو  
الامن العام أو الدفاع المدني أو المخابرات العامة.

المادة ٢- يلقى نص المادة (٨) من القانون الاسلي ويستعان عنه بالنص التالي :-  
المادة ٨-

يتألف المجلس الاعلى على النحو التالي :-

- ١- رئيس هيئة الأركان المشتركة
- ٢- مساعد رئيس الأركان لادارة
- ٣- المساعد للادارة في الامن العام
- ٤- مدير فرع الادارة في دائرة المخابرات العامة
- ٥- المساعد للادارة في مديرية الدفاع المدني
- ٦- مدير مؤسسة الاسكان المشتركة
- ٧- مدير القضاء العسكري
- ٨- ثلاثة ضباط بينهم رئيس هيئة الأركان المشتركة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وهي رئيس هيئة الأركان المشتركة أحد ضباط مديرية مؤسسة الاسكان العسكرية  
امين سر المجلس.

المادة ٤- يلقى نص المادة (١١) من القانون الاسلي ويستعان عنه بالنص التالي :-  
المادة ١١-

تتكون المديرية العامة للصلاحيات والمسؤوليات التالية:-

- ١- تطبيق السياسة العامة للمنتدوق التي يضعها المجلس الاعلى وتنفيذ القرارات التي يصدرها.

٢- الاشراف على الجهاز التنفيذي للمنتدوق والمستخدمين فيه.

- ٣- الاشراف على الامور المالية والادارية المتعلقة بالمنتدوق.
- ٤- وضع مشروع موازنة المنتدوق وتقديمه للمجلس.
- ٥- اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للمنتدوق.
- ٦- ممارسة أي صلاحيات ومسؤوليات اخرى يفوضها اليه المجلس الاعلى او
- ٧- ينص عليها هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبية.

المادة ٥- يلقى نص المادة (١٢) من القانون الاسلي ويستعان عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٢-

يتولى ضباط وضباط صف والفراد مديرية مؤسسة الاسكان العسكرية مهام الجهاز  
التنفيذي للمنتدوق.

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاسلي بالقاء عبارة (دينار واحد)  
الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ديناران).

المادة ٧- تعدل المادة (١٤) من القانون الاسلي بالقاء عبارة ( ويؤلف القطاع بدل الاشتراك  
عند احواله المشترك على التعاقد او الهاء خدمته لأي سبب من الاسباب) الواردة  
في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( ويستمر دفع بدل الاشتراك عند احواله المشترك  
على التعاقد او استحقاله لأربى تقاعد على أن يتم الاقطاع من المحالين على  
التقاعد قبل سريان هذا القانون الراغبين بذلك اختياراً من تاريخ نفاذه).

المادة ٨- يلقى نص المادة (ب) من المادة (١٥) من القانون الاسلي ويستعان عنه بالنص  
التالي :-

- ١- أ) انتهت الخدمة الفنية لأي مشترك قبل اتمام المدة المبينة في  
الفترة (أ) من هذه المادة فترد اليه المبالغ التي دفعها كبدل اشتراك.

- ٢- إذا انتهت الخدمة الفعلية لأي مشترك بعد مضي المدة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض فيستمر اشتراكه في الصندوق والاتفاق من أهدافه إذا أبدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال سنة واحدة من تاريخ انتهاء خدمته ولا يحق له في هذه الحالة استرداد المبالغ التي استوفيت منه ويستمر في دفع بدل الاشتراك الشهري المقرر وتنزل جميع هذه الاشتراكات من المبلغ المطلوب منه للصندوق في حالة حصوله على القرض.
- ٣- إذا انتهت الخدمة الفعلية للمشارك بعد مضي المدة المقررة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض ولم يرغب بالاستمرار في الاتفاق من أهداف الصندوق وأعماله قرر له أن الاشتراكات التي دفعها على أن يوقع على القرار بذلك.

المادة ١٥- يُلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستأنش عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٥-

يُلغى المشترك حقه في القرض إذا استغنى عن خدماته أو سرح من الخدمة لارتكابه جناية أو جنحة مما يحرمه من حقوقه النقابية بموجب أحكام قوانين النقاعد المعمول بها في المملكة.

المادة ١٦- يُلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٩) من القانون الأصلي ويستأنش عنه بالنص التالي :-

ب- يدفع القرض الذي خصص لأي مشترك على فسطين متساويين يحدد موعد دفعهما وفقاً لإجراءات الجواز العمل إذا كان القرض قد خصص لأمانة إدارة راسداً يجوز يمكن له على أن يتم البناء خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ تسليمه القسط الأول وفي حالة ابتلاكه ليست باسمه يدفع له القسط دفعة واحدة.

- المادة ١١- تعدل المادة (٣١) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-  
أولاً: بإلغاء عبارة (أو رهن) الواردة في الفقرة (ب) منها.  
ثانياً: بإلغاء الفقرة (ج) منها وأعاد ترقيم الفقرات (د) ، (هـ) ، (و) الواردة فيها لتصبح (ج) ، (د) ، (هـ) ، (و) على التوالي .

المادة ١٢- يُلغى نص المادة (٣٢) من القانون الأصلي ويستأنش عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٢-

لا يحق للمشارك الحصول إلا على قرض واحد من الصندوق .



ب- على الرغم مماورد في هذا القانون يعتبر المشترك ممن حصل على دار سكن من مشروع اسكان ابو نصر الحكومي بموجب الاتفاقية الموقعة بين مديبر مؤسسة الاسكان السكنوية ومؤسسة الاسكان بتاريخ ١٩٨٨/٢/٥ او حصل على مثل تلك الدار من أي مشروع اسكاني حكومي آخر انه قد استفاد من الصندوق وانفتح من مثاربه واحداه وتطبق عليه الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

١٩٩٩ / ١/٢

## عبدالله بن الحسين

نائب رئيس	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس	رئيس وزراء
الوزراء	وزراء التخطيط	الوزراء	وزراء الدفاع
أمين المجالي	الشؤون العامة	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة
وزراء الشؤون المالية والقانونية	وزراء الأوقاف والشؤون	وزير شغل ووزير	وزير شغل ووزير
وزراء دولة للشؤون الخارجية	والشؤون الاجتماعية	الفرس والامارات	الفرس والامارات
عراق كركمان	الشؤون الخارجية	جمال الصرايرة	جمال الصرايرة
وزير	وزير الاعلام	وزير	وزير
الصحة والاعتراف	الثقافة والفنون	وزير الثقافة	وزير الثقافة
على بركاتي	الثقافة محمد خير ماسر	عبدالله الخليل	عبدالله الخليل
وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والفنون	الثقافة	الثقافة	الثقافة
الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر
وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والفنون	الثقافة	الثقافة	الثقافة
الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر
وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والفنون	الثقافة	الثقافة	الثقافة
الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر
وزير	وزير	وزير	وزير
الثقافة والفنون	الثقافة	الثقافة	الثقافة
الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر	الثقافة محمد خير ماسر

نحن عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
ونشاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢١) لسنة ١٩٩٩

نظام المكاتب الخاصة للتشغيل

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (١٠) من

قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام المكاتب الخاصة للتشغيل لسنة ١٩٩٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-  
الوزراء : وزارة العمل .  
الوزير : وزير العمل .  
المكتب : أي مكتب خاص للتشغيل يتم الشاؤه بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣- يشترط ترخيص المكتب ما يلي :-  
١- ان يكون شركة مساهمة عامة او شركة محدودة المسؤولية ويخضع للحكومة او أي من مؤسساتها الرسمية العامة المساهمة في أي منها بنسبة لا تتجاوز (٢٥٪) من رأسمالها .  
ب- ان يقدم للوزارة تعهداً بضمان الشروط والالتزامات التي يجب عليه اتقيدها بها وتنفيذها بما يكفل حسن أدائه لخدماته .

ج- ان يقدم للوزارة كراسة بتكمية يبلغ مائة ألف دينار وفقاً للصفة التي يوافق عليها الوزير لضمان قيامه بعماله وللوزير الحق بالتصرف بالكراسة لتنفيذ التوضيحات والالتزامات التي تترتب عليه .

المادة ٤- لا يجوز إنشاء فروع للمكتب خارج المملكة الا بموافقة الوزير .

المادة ٥- يحق للمكتب التهام بالاعمال اللازمة لتشغيل الاردنيين في القطاع الخاص داخل المملكة وفي القطاعين العام والخاص خارجها بما في ذلك ماليي :-

ا- اعمال الوساطة لهذا التشغيل ومتابعة الاجراءات اللازمة لذلك .  
ب- تلبية احتياجات اصحاب المعسل من الباحثين عن عمل من الاردنيين .

ج- الاتصال مع الجهات الخارجية لتأمين احتياجاتها من القوى العاملة الاردنية وتنظيم تشغيلها لدى تلك الجهات بموجب عقود تبرم معها لهذه الغاية .

د- تنفيذ حملات اعلامية لدعوة الاردنيين الباحثين عن عمل لتقديم طلباتهم للاستفادة من خدماته .

المادة ٦- ا- يعتمد الوزير السجلات ونماذج الوثائق المتعلقة بتنظيم اعمال المكتب

ونماذج العقود التي تبرم مع الباحثين عن عمل .

ب- لعفتش العمل الاصلاح على سجلات المكتب والوثائق والعقود واخذ صور عنها .

المادة ٧- ا- يحدد الوزير بدل الاتعاب الذي يتقاضاه المكتب ممن يوفر له عملا  
ب- يكتفى بتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ب- اما البديل الذي يتقاضاه المكتب مقابل الخدمات التي يقدمها لاصحاب العمل في تلبية احتياجاتهم من الاردنيين الباحثين عن عمل فيحدد مقداره في العقود المبرمة معهم لهذه الغاية والترح البهائات الخاصة بها في السجلات المعمدة المحفوظة لدى المكتب .

ج- لا يجوز للمكتب ان يتقاضى من الباحث عن عمل أي بدل من أي نوع كان ولاي سبب قبل ايجاد فرصة عمل له وايرام عقد العمل بينه وبين صاحب العمل .

المادة ٨- يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٩- بالملى ( نظام المكتب الخاص للتشغيل ) رقم (٥) لسنة ١٩٩٨ •

١٩٩٩/٤/٢٠

عبدالله بن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والمركبة أمين المهدي	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري	وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري	وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري	وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري	وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري	وزير الأوقاف والشؤون والمساجد الإسلامية الفتوى عبد السلام المبري
وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي	وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي	وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي	وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي	وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي	وزير الأحياء وزير الثقافة المهندس ناصر الرزي
وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات	وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات	وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات	وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات	وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات	وزير التربية والتعليم الفتوى حوت جرات
وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع	وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع	وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع	وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع	وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع	وزير التنمية الاجتماعية وزير تنمية الأوقاف الفتوى فيصل الرفوع
وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو	وزير الصناعة والتجارة وزير الطاقة والثروة المعدنية والمركبة محمد صليو

اختيار أعضاء عاملين  
في مجمع اللغة العربية الأردني

- صدرت الأمانة الملكية للسياة بالموافقة على قرار مجلس مجمع اللغة العربية الأردني  
للتفتين اختيار التالية اصحابهم اعضاء عاملين في المجمع :-
- ١- معالي الأستاذ الدكتور عبد الله الدحيات
  - ٢- عطوفة الأستاذ الدكتور محمد عدنان سلامة البحت
  - ٣- مساعدة الأستاذ الدكتور فهمي راجع جديعان
  - ٤- مساعدة الأستاذ الدكتور عبد الجليل حسن عبد للهني
  - ٥- مساعدة الدكتور اسماعيل احمد عمارة
- وذلك بالاستناد لاحكام المادة (٩/١) من قانون مجمع اللغة العربية الأردني.



(ب) الطريق الثاني أن ينتقل له مكتب فرعية في منطق المملكة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاقتصادية في كل حالة.

(ج) يقدم الطريق الثاني في وزير التنمية الاقتصادية خطة عمله السنوية قبل شهرين على الأقل من التاريخ المحدد لمباشرة العمل بها، على أن تتضمن هذه الخطة جميع البرامج والأشطة التي يعزم الطريق الثاني تنفيذها خلال السنة موضوع البحث، وتعتبر الخطة التي يوافق عليها وزير التنمية الاقتصادية ملزمة لا يجوز الخروج عنها إلا بموافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاقتصادية.

(د) يمول الطريق الثاني خطته وبرامجه وتكاليفه جميع أصالة من موارده المالية الخاصة، ويتعهد بعدم جمع تبرعات أو قبولها من أي مصدر أجنبي أو من أي مخصصات مرسومة لدى أي جهة لصالح الأردن [الهبات والمنقولات الدوائية كاليونيسيف، المساعدات الأمريكية، المساعدات الكندية، اليابانية، أو أي مساعدات أخرى مقبلة للأردن].

(هـ) تتم إحصاءات الطريق الثاني مع مختلف الهيئات الرسمية والأهلية في المملكة بمعرفة وزير التنمية الاقتصادية وموافقة الخطية المسبقة.

(و) لا تسري أي اتفاقية يتفق عليها مع أي جهة في المملكة إلا بعد أن يصدق عليها وزير التنمية الاقتصادية.

(ز) يتعهد الطريق الثاني باستخدام الأردنيين في مختلف عمله ويتعهد بعدم استخدام غريم إلا بعد تدرج وجود فئات أردنية معادلة، ويتعهد المستخدمون من قبل الطريق الثاني بمزايا المتعاقدين عليها في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي الأردنيين كحد أدنى.

(ح) يقدم الطريق الثاني في وزير التنمية الاقتصادية مستلزمين من موازنة الطريق الثاني المتعلقة بخطة وبرامجه في المملكة وذلك قبل أسبوعين على الأقل من بدء سنته المالية، ويتم مستلزمين من تقرير مدقق الحسابات القانوني المتعلق بأعماله في المملكة خلال شهرين على الأكثر من نهاية السنة المالية، ويقدم الطريق الثاني في وزير التنمية الاقتصادية تقريراً سنوياً يتضمن ما أجراه خلال السنة المتقضية مبيناً ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع بيان الأزمات التي سيحتاجها لمعالجة عدم إنجاز خطته إذا أزم الأمر.

(ط) يقدم الطريق الثاني أي مقترحات أو إصلاحات قد يطلبها وزير التنمية الاقتصادية، ويتعهد بتسهيل مهام موظفي وزارة التنمية الاقتصادية المتعلقين رسمياً بزيارة أي جهة، ويوافق على أية مقترحات، ويعتبر من الإطلاع على أوراقه وسجلاته ولقائهم.

(ي) يتبع الطريق الثاني لجان لتتبع التصاريح الإدارية عن نسبة (٢٠٪) من مجموع

وإعترافاً بالولادة للتجاسة عن نشاطات الطريق الثاني لمصلحة وتنمية المملكة الأردنية الهاشمية، يتعهد الطريق الأول بما يلي

(أ) يسمح الطريق الأول بدخول المواطنين الأجانب الذين يعيهم الطريق الثاني التجارة والمراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات المتعلق عليها (في حدود المدة الثلاثة للفترة "ز" من هذه الاتفاقية) - كما يقوم الطريق الأول بتزويد المواطنين المعنيين لدى الطريق الثاني بتأشيرة سفر (الفيزا)، وذلك حسب الحاجة، كما يطلع الطريق الأول جميع المواطنين الأجانب وعائلاتهم لتأجيل الطريق الثاني الإخلاء من القبول ورسوم تصاريح الإقامة والعمل والخروج (شريطة المعامل).

(ب) يوفر الطريق الأول تصاريح السفر إذا ما اقتضت الحاجة وذلك لإسداء التصديق ومراقبة وتصميم وتنفيذ برامج الطريق الثاني ومشاريه ونشاطاته.

(ج) ييسر الطريق الأول تسهيل الاتصالات بما في ذلك الهاتف والبريد والتلفاكس والتأجير الصناعية والتكس وغير ذلك من التسهيلات المسموح بها في داخل البلاد ولدى مكتب الطريق الثاني خارج البلاد ويحمل الطريق الثاني جميع التكاليف.

(د) تعفى بتوصية من وزير التنمية الاقتصادية جميع البضائع والمعدات والمواد الضرورية لإدارة البرامج والمشاريع والنشاطات والأشرف عليها وتصميمها وتنفيذها من قبل جميع العاملين من الألفم المملكة الأردني في أعمالهم الجبرية والضريبة العامة على المبيعات.

(هـ) تعفى بتسديد من وزير المالية لمجلس الوزراء وذلك بتوصية من وزير التنمية الاقتصادية السماح بدخول مركبات عدد (١) [إيس، بك أب، حيدة مثقلة، مراكبة] تحت وضع الإخلال المؤقت [استخدامها في أعمال الجبرية من قبل أفراد الأجانب ولقاء للشروط التي تحددها وزارة الجمارك.

(و) ييسر الطريق الأول دخول الأمتعة الشخصية والمعدات المتأصلة والمواد الأخرى المعدة للموظفين الأجانب العاملين لدى الطريق الثاني خلال مدة ستة أشهر وأربعة أشهر من وصولهم إلى البلاد، معفاة من الرسوم الجبرية والضرائب الأخرى والرسوم الجمركية للمبيعات ولقاء للشروط التي تحددها الجمارك.

(ز) ييسر الطريق الأول إدخال مركبة واحدة لكل من كبار الموظفين العاملين لدى الطريق الثاني في البلاد (مدني، نائب مدني) معفاة من الرسوم والضرائب الأخرى والرسوم الجمركية الإضافية والضريبة العامة لتبرعات ولقاء للشروط والضمانات التي تحددها وزارة الجمارك (شريطة أن لا تزيد هذه التبرعات عن مركبتين). أما الموظفين المعفيين لهم لا يتمتعون بهذه الامتيازات.

(ح) لا يخضع الموظفون الأجانب العاملون لدى الطريق الثاني لضريبة الدخل أو ضريبة الثغرات الاقتصادية على رواتبهم ومعاقبتهم التي يطلبها لهم الطريق الثاني، ولا يطبق

للك على المواقف المحايين .

ط ) لا يعطي الطريق الأول السلع الاستهلاكية التي يستوردها المكتب الرئيسي للطريق الثاني أو فروعه مثل المحرقات والظروف المشروبات الروحية ، والدخان وما مائتها من الضرائب الأخرى والضرية الإضافية وتخضع لكافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً .

#### المادة ١٧٩٨

- أ ) تسمى هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين .
- ب ) مدة سريان هذه الاتفاقية ستة شمسية قابلة للتجديد باتفاق الطرفين الخطي .
- ج ) إذا خلف الطريق الثاني أي نص في هذه الاتفاقية ولم يصب هذه المخالفة خلال شهر من تلقاه إشعاراً خطياً بذلك من وزير التنمية الاجتماعية ، تعتبر هذه الاتفاقية مسبوخة حكماً كون حالية في إطار أو أي إجراء إداري أو قضائي .
- د ) إذا فسدت هذه الاتفاقية أو انتهت لأي سبب من الأسباب تؤول جميع موجودات الطريق الثاني في وزارة التنمية الاجتماعية شريطة تسمية الالتزامات المتحققة للغير في حدود الموجودات المذكورة .
- هـ ) للفقان الأردني هو المرجع في حل أي نزاع قد ينشأ حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، والمحاكم الأردنية هي المختصة حصراً في جسم أي نزاع من هذا القبيل .

#### المادة ١٧٩٩

نظمت هذه الاتفاقية باللغة العربية على ثلاث نسخ تودع أولاً لدى مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وتودع لغتها لدى وزارة التنمية الاجتماعية فيها وتسلم لأكثرها إلى ممثل الطريق الثاني .

على هذا تم الاتفاق بين الطرفين ، وعلى هذا تم التوقيع تحويراً في صان في هذا اليوم الموافق للثلاثاء ١٣ من شهر نيسان سنة ١٩٩٩ .

الطريق الأول  
باسم  
الجمهورية العربية السورية  
المستشار فيصل أركواش  
وزير التنمية الاجتماعية  
شاهين

الطريق الثاني  
جمعية التجار من الغمام  
المدير التنفيذي  
جنزوي ويست

اعلان

مسار عن وزير الزراعة

جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد

استناداً للمادة ١٤٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ أوافق على جدول تنظيم مناطق ومواسم الصيد وكما هو مبين بالجدول المرفق وذلك لحماية الحياة البرية من خطر الصيد وأعطاه فرصه لها لكي تتعافى.

المهندس هشام الشويل  
وزير الزراعة



## المادة (٤):

- ١- يرضى الموقوف لكافة أبعاد الأشخاص الذين يرى بأنهم مؤهلين لتسليم كموقوفين على اللجنة. قلما دعت الحاجة لذلك ليتم الموافقة على انضمامهم من قبل اللجنة كموقوفين.
- ٢- يهد للظن بالموقوفين على ضوء أحكامهم مرة كل سنة.
- ٣- تعمل لئلا تختار الموقوفين ما يلي:
  - أ- يجب أن يكون الموقوف حائزاً على الشهادة الجامعية الأولى في مجال الهندسة وأن يكون قد مارس المهنة لمدة لا تقل عن عشرين عاماً في مجال الهندسة ومجال علوم الميكانيكا والخدمات الهندسية.
  - ب- يجب أن لا يكون الموقوف أي علاقة أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة تتعارض مع عمله كموقوف.
  - ج- أن لا يكون للموقوف أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالبلد الذي يدين له كموقوف.
  - د- أن يكون للموقوف عنوان وسهل الاتصال به.
- ٤- يجب أن يتعهد الموقوف بأشئ من درجات المسؤولية والأمانة خلال فترة عمله السابقة واللاحقة وأن لا يكون محظوراً مجالياً (بإستثناء دوره كم ذلك الصنف السياسي) أو بجنحة مثله بالشرف والافتخار العام.
- ٥- تقوم اللجنة بتحديد مهام الموقوف ويمنح لتجابه مثل مشروع على عدة أختصاصات يمين الاعتراف لجمعية الاتصال ومجملها وعملها.
- ٦- لتقدير أن يرضى موضوع طلب الموقوف من قوائم الموقوفين المعتمدين على اللجنة حسب ما يراه منسباً في حالة التفسير في الأضال التي مارسها الموقوف أو قام بأعمال أو أفعال بها لأطوار أو صوب وتقوم اللجنة بدراسة الموضوع وتصدر قرارها المناسب بالتصديق.
- ٧- يمنع اختيار أي تعيين موقوف إلا بموجب نظام الاتحاد الحكومية رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته وخسب ما ورد في هذه التعليمات وذلك للظروف التي يدرج بموجب هذا النظام أي أي نظام آخر.

## المادة (٥):

- أ- ترفع قرارات لجنة اختيار الموقوفين إلى الوزير إقرارها.
- ب- للوزير بناءً على تنسيب المدير أن يمنح مكافأة مالية لأعضاء لجنة اختيار الموقوفين وسكرتيرها ويحدد في قراره مقدار هذه المكافآت وأسلوب صرفها.
- ج- تصدر اللجنة قائمة دورية كل ستة أشهر بأسماء الموقوفين المعتمدين.
- د- يتوجب على الموقوفين تحديث عناوينهم باستمرار وإبلاغ دائرة لتطبيقات الحكومية عن أي تغييرات في هذه العناوين.
- هـ- للجنة الحق بالإطلاع على جميع حالات التفريق التي صدر بها الموقوف.
- و- على الموقوف أن يرسل نسخاً من جميع العقود التي صدر بها وأن يرسل نسخاً سنوياً لتلكه التي صدر بها كموقوف إلى دائرة لتطبيقات الحكومية.

مدير عام دائرة المطبوعات الحكومية  
المهندس ناصح فلاح المداحنة



قرار صادر عن  
وزير المالية/ الجمارك والباءاء مركز جمركي

استفاد الصلاحية المنفولة اليه بمقتضى المادة (١) من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ .

أقر مالي :-

- ١- إنشاء مركز جمركي في موقع شركة مسوكلات الصندراء بمسمى (مركز جمركي المنطقة الحرة الكائن في رم ١)
- ٢- التواء هذا المركز من حيث الاعتراف وتنظيم البعثات في حلة الاعتراف والاخراج الى مركز جمركي المنفرد .

وزير المالية/الجمارك

الدكتور ميشيل ماركو

تصحيح خطأ

ورد في التعريف (T. w. A) الذي ورد برلماني الجدول المعدل لجدول الحدود العنصرية المنسوح بها للعرض المعلن للحدود الكوماروية استناداً للنص المادة (١٠) من نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٨ ، (نظام الوكيفية والساحنة من الآلات والمعدات الصنافية ومواقع العمل) والمنشور على الصفحة ٨٩٤ من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٣٣٥) بتاريخ ١٦ آذار ١٩٩٩ كعدة (يومياً) والصواب هو (السيوحي).

للدولة

\* سكتة بنهواً لاسم قرية البويزيدية من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤ البند الثاني/ المتضمن ضم عدة قرى إلى حدود بلدية السلف والممشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٥٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٥ (نظام التفتيش للتدوية).